مخاطر توطين المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا

علي مصباح محمد الوحيشي*

قسم الدراسات الإقليمية والدولية، مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا
طرابلس- ليبيا* البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): a.elwahishi@academy.edu.ly

The Risks of Settling Illegal Immigrants in Libya

Ali Musbah Mohamed Elwahishi *

Department of Regional and International Studies, School of Strategic and International
Studies, Libyan Academy for Graduate Studies, Tripoli, Libya.

Received: 28-05-2025; Accepted: 27-07-2025; Published: 20-08-2025

المخلص

نظراً لتعقيد ظاهرة الهجرة واتساع نطاقها وتعدد أشكالها، واختلاف أساليب تحقيقها، فإنها تطرح عدة قضايا ومواضيع تتطلب الدراسة والتحليل العلمي والموضوعي، ومن أهمها قضية الهجرة غير الشرعية، وعلى هذا الأساس اتخذت هذه الظاهرة بُعداً جديداً، إذ أصبحت من أعقد القضايا لتداخل أسبابها ومظاهرها وأبعادها. ومن هذا المنطلق، يركز البحث على استعراض الوضع القانوني للمهاجرين غير الشرعيين في ليبيا، ومخاطر توطينهم على المجتمع الليبي من الناحية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، وما هي السياسات المقترحة للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين، ومواجهة مخاطر توطينهم في ليبيا، خاصة وإن ليبيا تعيش حالة من الإنقسام السياسي والفوضى الأمنية، ما جعلها نقطة عبور رئيسية للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا والتي بدورها تعمل على إرجاعهم وتوطينهم في ليبيا، وبسبب تآكل شرعية الحكومة القائمة وك محاولة منها للبقاء في السلطة قد تقبل المقترحات الغربية لتوطينهم في البلاد.

الكلمات الدالة: الهجرة غير الشرعية، مخاطر: أمنية، اقتصادية، اجتماعية، صحية.

Abstract

Given the complexity of the migration phenomenon, its vast scope, its multiple forms, and the varying methods of achieving it, it raises several issues and topics that require scientific and objective study and analysis. Among the most important of these is the issue of illegal migration. Based on this, this phenomenon has taken on a new dimension, becoming one of the most complex issues due to the intertwining of its causes, manifestations, and dimensions. From this perspective, the research focuses on reviewing the legal status of illegal migrants in Libya and the risks of their settlement to Libyan society from a security, economic, social, and health perspective. It also examines the proposed policies to limit the flow of illegal migrants and address the risks of their settlement in Libya, especially given that Libya is experiencing a state of political division and security chaos, making it a major transit point for illegal migrants heading to Europe, which in turn works to return them and resettle them in Libya. Due to the erosion of the current government's legitimacy, and in an attempt to remain in power, it may accept Western proposals to resettle them in the country.

Keywords: Illegal immigration, risks: security, economic, social, health.

مقدمة:

تحظى ظاهرة الهجرة غير الشرعية باهتمام إقليمي ودولي، لم تشكل هذه الظاهرة من تداعيات خطيرة على الدول سواء أكانت دول إستقبال أم عبور، ف الدولة الليبية تعيش حالة من عدم الإستقرار السياسي منذ عام 2011، إنعكس ذلك على كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية في البلاد، وساهم في إزدياد تدفق أعداد المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا، نتيجة لضعف السلطات في شرق البلاد وغربها وعدم قدرتها على تأمين حدود الدولة الليبية، وبسبب هشاشة الدولة الليبية يمارس الإتحاد الأوروبي ضغوطاً متزايدة على السلطات الليبية، بهدف إقناعهم بفتح مراكز دائمة لإستقبال المهاجرين مقابل تقديم مساعدات مالية وتقنية، من منطلق إحترام حقوق الإنسان والحريات، ف توطین المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا تترتب عليه مخاطر أمنية واقتصادية واجتماعية وصحية خطيرة، تهدد أمن وإستقرار الدولة الليبية، ووفقاً للقانون الليبي "يُجرم الدخول والخروج والعيش بطريقة غير شرعية في البلاد"، إلا أن تردي الأوضاع الأمنية في البلاد جعل ليبيا بلد عبور إلى أوروبا، وخلق بيئة خصبة للاتجار بالبشر من قبل بعض المجموعات المسلحة مستخدمة الأرباح لتمويل أنشطتها.

إشكالية البحث

ترتكز إشكالية البحث حول دراسة مخاطر توطین المهاجرين غير الشرعيين وأثارها على المجتمع الليبي، ففي ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها الدولة الليبية منذ عام 2011، بسبب الإنقسام السياسي والفوضى الأمنية، وعدم قدرة السلطات المتحكمة في شرق البلاد وغربها على ضبط الحدود، ما أدى إلى إزدياد أعداد المهاجرين غير الشرعيين، مشكلاً بذلك عبء إضافياً على الدولة الليبية، في هذا الإطار نطرح التساؤل التالي: ما هي المخاطر التي سيواجهها المجتمع الليبي جراء توطین المهاجرين غير الشرعيين؟ وما هي السياسات المقترحة للحد من تدفق المهاجرين ومواجهة مخاطر توطینهم؟

فرضية البحث

يستند البحث على فرضية مفادها: بأن توطین المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا ستترتب عليه تداعيات أمنية واقتصادية واجتماعية وصحية خطيرة تؤثر سلباً على إستقرار الدولة الليبية، الأمر الذي يتطلب معالجة تلك المخاطر لضمان عدم تفاقمها.

أهداف البحث

- تبين الوضع القانوني للمهاجرين غير الشرعيين في ليبيا.
- إيضاح المخاطر الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والصحية على المجتمع الليبي جراء توطین المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا.
- إستعراض السياسات المقترحة للحد من تدفق المهاجرين ومواجهة مخاطر توطینهم في ليبيا.

أهمية البحث

يستند البحث أهميته من خلال دراسة الوضع القانوني للمهاجرين غير الشرعيين في ليبيا ومخاطر توطینهم، وإستعراض الجهود المبذولة للحد من تدفق المهاجرين ومنع توطینهم في البلاد.

منهج البحث

سيعتمد الباحث على المنهج القانوني لإيضاح الوضع القانوني للمهاجرين غير الشرعيين في ليبيا، بالإضافة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات المتعلقة بتدفق المهاجرين غير الشرعيين، والتعرف على الآثار المترتبة على المجتمع الليبي جراء توطين المهاجرين.

الحدود الزمنية والمكانية

يمتد الإطار الزمني لدراسة مخاطر توطين المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا في الفترة الممتدة بين عامي 2011 إلى 2025، بينما يتقصر الإطار المكاني على ليبيا.

الدراسات السابقة

- 1- دراسة سالم محمد تاكرزه (2023): **مدى ملائمة التشريعات الليبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية**، ركزت هذه الدراسة على تحديد مفهوم وأسباب الهجرة غير الشرعية من ناحية، ودور التشريعات والقوانين الليبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية من ناحية أخرى من خلال إقرار مجموعة من الآليات القانونية بوضعية الأجانب، وقد تجسدت تلك الآليات في جملة من الإجراءات والتدابير بتحريم وعقاب كل من يرتكب فعل مرتبط بالهجرة غير الشرعية لتنظيم دخول الأجانب وخروجهم.
- 2- دراسة ابتسام ميلاد حديدان (2009): **الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالجريمة المنظمة في الدولة الليبية**، تهدف هذه الدراسة إلى كشف علاقة المهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون ليبيا للعبور بارتكاب الجريمة المنظمة، موضحة مدى إستقطاب المهاجرين غير الشرعيين نتيجة لظروفهم السيئة في تنفيذ الجريمة المنظمة، في الوقت الذي تعجز فيه الدولة الليبية على تأمين حدودها ومنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو ليبيا، والحد من المخاطر المترتبة على ذلك.
- 3- دراسة رجب المريض (2019). **الإستراتيجية الأمنية لمكافحة الهجرة غير القانونية في ليبيا**. رسالة ماجستير. توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تتمحور حول وجود علاقة إرتباطية بين الهجرة غير الشرعية والأثر السلبي على الأمن القومي في الدول المستقبلية للمهاجرين غير الشرعيين، كما أشارت الدراسة إلى ان تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين شكلت أثار أمنية واقتصادية واجتماعية وسياسية على المجتمع الليبي.

المحور الأول:- الوضع القانوني للمهاجرين غير الشرعيين في ليبيا ومخاطر توطينهم أولاً:- الوضع القانوني للمهاجرين غير الشرعيين في ليبيا

تشارك ليبيا في أكثر من 4000 كيلومتر من الحدود البرية مع ست دول: تونس والجزائر ومصر وتساد والنيجر والسودان، وينحدر أكثر من ثلثي المهاجرين في ليبيا من الدول المجاورة وهي: تشاد ومصر والنيجر والسودان، ومع ذلك، يوجد أيضاً عشرات الآلاف من المهاجرين من مواطني بنغلاديش وبوركينا فاسو وإريتريا وإثيوبيا وغانا وغينيا ومالي والمغرب ونيجيريا والسنغال والصومال وسوريا وتونس، بالإضافة إلى دولة فلسطين. حوالي 10% من جميع المهاجرين في ليبيا هم من النساء و10% إضافية من الأطفال، بما في ذلك 2% غير المصحوبين بنوهم.¹

¹ - Unsafe and Undignified The forced expulsion of migrants from Libya.(2021). issued by the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) pp. 5-6.

وقد قَدَّرت المنظمة الدولية للهجرة في سبتمبر 2016 وجود حوالي 770 ألف مهاجر وطالب لجوء في ليبيا، بما يشكل 12% من سكان البلاد، وتقدر المنظمة أن 4% من إجمالي المهاجرين محتجزون، منهم حوالي 7000 محتجز في مراكز احتجاز تديرها حكومة طرابلس، ويُحتمل وجود 20 ألفاً آخرين في مراكز احتجاز يسيطر عليها تجار البشر والمليشيات وجماعات مسلحة أخرى.² في حين زاد أعداد المهاجرين غير الشرعيين في عام 2025 حسب تقديرات وزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية بحوالي 3 مليون مهاجر.³

وبسبب هشاشة الدولة الليبية يمارس الإتحاد الأوروبي ضغوطاً متزايدة على السلطات الليبية، بهدف إقناعهم بقبول فتح مراكز دائمة لإستقبال المهاجرين مقابل تقديم مساعدات مالية وتقنية، بشروط تخدم حماية الدول الأوروبية من تدفق المهاجرين، دون النظر إلى المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهدد ليبيا.⁴

وفي ظل غياب حكومة مركزية فاعلة في ليبيا، ملأت الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية غير الخاضعة للمساءلة فراغ السلطة، مستغلة الاضطرابات السياسية المستمرة في ليبيا، حيث تعمل هذه الجهات في ظل إفلات نسبي من العقاب، وغياب المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وفي ظل هذه البيئة ازدهر تهريب البشر والإتجار بهم، لتصبح صناعة تدر ملايين اليوروهات، وأصبحت مصدر دخل رئيسي لبعض الجماعات المسلحة.⁵

رغم تصديق ليبيا على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 المتعلقة باللاجئين، إلا إن ليبيا ليست طرفاً في اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين أو بروتوكولها، كما أنها لا تمتلك نظاماً وطنياً فعالاً للجوء، وحتى 31 ديسمبر 2020 سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين 44725 لاجئاً وطالب لجوء في ليبيا، ومع ذلك، يُعتقد أن العدد الفعلي لطالبي اللجوء أعلى بكثير نظراً لمحدودية وصول المفوضية إلى الأشخاص المعنيين، بالإضافة إلى السياسات الحكومية التقييدية التي لا تسمح إلا للمهاجرين من جنسيات محددة بالتسجيل لدى المفوضية كطالبي لجوء.⁶ وبحسب بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصل عدد اللاجئين السودانيين في ليبيا بنهاية عام 2024 إلى 215 ألفاً، متوقعة بلوغ الإجمالي إلى 375 ألفاً بحلول نهاية العام نفسه.⁷

ووفقاً للقانون الليبي يُجرم الدخول والخروج والعيش بطريقة غير شرعية في البلاد، ويفرض عقوبات قاسية تقضي باحتجاز أي مهاجر يعيش في ظلّ أوضاع غير قانونية، وتلزمه بدفع الغرامات وترحيله من البلاد.⁸

² - Omer Karasapan. (2017). The tragedy of migrants in Libya. UNHCR report on human rights in Libya notes <https://www.brookings.edu/articles/the-tragedy-of-migrants-in-libya/>

³ - وزير الداخلية الليبي يُقدر عدد المهاجرين غير الشرعيين في بلاده بأكثر من 3 ملايين. (2025). Arabic News. <https://arabic.news.cn/20250315/6101e06151cf4665b84d15b5192bd607/c.html>

⁴ - محللون لـ"سبوتنيك": توطين المهاجرين في ليبيا خطر ديمغرافي وايتزاز سياسي. (2025-3-15). تاريخ الزيارة 2025-3-16. <https://sarabic.ae/20250312/>

⁵ - Mixed Migration Centre (2019). What makes refugees and migrants vulnerable to detention in Libya? https://mixedmigration.org/wp-content/uploads/2019/12/082_determinants_detention-.pdf

⁶ - Unsafe and Undignified The forced expulsion of migrants from Libya.(2021). issued by the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) p. 7.

⁷ - نسرين سليمان. (2025). مصير المهاجرين في ليبيا بين مطرقة السلطات وسندان تجار البشر... مقابر جماعية مروعة ومخاوف من التوطين. القدس العربي. <https://www.alquds.co.uk/>

⁸ - تقرير جديد يسلط الضوء على ترحيل المهاجرين من ليبيا بطريقة غير آمنة ومهينة. (2021). مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. <https://www.ohchr.org › stories › 2021/11>

فقد نصت المادة (4) من قانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية بأن:- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد عن عشرة آلاف دينار كل من قام بقصد الحصول لنفسه أو لغيره على منفعة مادية أو غير مادية مباشرة أو غير مباشرة بارتكاب أحد الأفعال المعتبرة هجرة غير مشروعة، وتكون العقوبة بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسة عشر ألف دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار إذا ثبت أن الجاني عند ارتكاب الجريمة ينتمي إلى عصابة منظمة لت تهريب المهاجرين.⁹

ثانياً:- مخاطر توطين المهاجرين غير الشرعيين على المجتمع الليبي

تعد ليبيا مركزاً رئيسياً للهجرة غير الشرعية بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد منذ 2011، حيث تشكل ليبيا بلد عبور للمهاجرين في طريقهم إلى أوروبا، بدلاً من أن تكون وجهتهم النهائية، وقد خلق عدم الاستقرار السياسي بيئة خصبة للاتجار بالبشر، وإستغلال المهاجرين من قبل بعض المجموعات المسلحة، مستخدمة الأرباح لتمويل أنشطتها، بالإضافة إلى جماعات قبلية تعيش في المناطق الحدودية تستفيد من الهجرة غير الشرعية كمصدر دخل لهم، حيث يضطر المهاجرون المسافرون إلى ليبيا والداخلون عبر حدودها الجنوبية أو الجنوبية الغربية أو الجنوبية الشرقية إلى عبور الصحراء، ولا يمكنهم القيام بذلك دون مساعدة المهربين الليبيين الذين يعتمدون على التهريب كمصدر دخل لهم، كما تستغل الميليشيات والجماعات المسلحة فراغ السلطة على الحدود. إن إنزلاق ليبيا في دوامة الفوضى شكل عائقاً أمام منظومة القضاء للقيام بعملها على أكمل وجه، ما جعلها غير قادرة على التصدي بالشكل الملائم للانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والإساءات التي تقتربها الأطراف التابعة للدولة أو غير التابعة لها، وأسهم هذا الوضع الذي رافقه تدهور الوضع الاقتصادي وإنخفاض قيمة العملة إلى ارتفاع أعداد المهاجرين واللاجئين، بمن فيهم أولئك الذين عاشوا في ليبيا على مدى عقود والذين ينوون مغادرة البلاد، سعياً لحياة أفضل في القارة الأوروبية.¹⁰

في المقابل نفت السلطات الليبية في شرق البلاد وغربها موافقتها على أي خطط لإعادة توطين المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، مدعية إن ذلك من شأنه تهديد الإستقرار الديمغرافي في البلاد، فقد أعلن وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية عماد الطرابلسي في 17 مارس 2025، عن خطة لترحيل 100 ألف مهاجر ولاجئ وطالب لجوء كل أربعة اشهر، علاه على ذلك، في يناير 2025 قامت السلطات الليبية بترحيل قسري لـ 150 امرأة وطفلاً نيجرياً، و613 من مواطني النيجر إلى موطنهم الأصلي.¹¹ وقد حذر مجلس الأمن القومي الليبي في بيانه الصادر في 11 مارس 2025، بأن هذه الظاهرة أصبحت تهديداً خطيراً على استقرار البلاد في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، لافتاً إلى أن إهمال هذه الظاهرة أدى إلى انتشار الجريمة والنصب والاحتيال والتزوير، بالإضافة إلى دخول الجماعات الإرهابية وانتشار المخدرات،

⁹ - قانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية. (2010-1-28). الجزء VI: التنظيم والقانون الأساسي لموفري

الأمن والعدالة الأساسيين. تاريخ الزيارة 2025/8/4. <https://security-legislation.ly/ar/latest-laws>

¹⁰ - اليأس والخطورة: تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين في ليبيا. (2018). بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. ص.9. <https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/libya-migration-report-18dec2018-arabic.pdf>

¹¹ - Saïd Benarbia. (2025). Libya: Immediately halt collective expulsions, arrests, violence and hate speech against migrants, refugees and asylum seekers. The International Commission of Jurists <https://www.icj.org/libya-immediately-halt-collective-expulsions-arrests-violence-and-hate-speech-against-migrants-refugees-and-asylum-seekers/>

وأعتبر المجلس أن محاولات بعض الدول توطين المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا عبر استغلال قضايا حقوق الإنسان، يشكل تهديداً لمصالح وأمن ليبيا.¹² ويشتمل على توطين المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا مخاطر أمنية واقتصادية واجتماعية وصحية، خاصة وإن البلاد تشهد حالة من عدم الاستقرار الأمني الناتج عن حالة الإنسداد السياسي وفقدان المؤسسات القائمة للشرعية.

• المخاطر الأمنية

تشكل الهجرة غير الشرعية تحدياً أمنياً متعدد الجوانب سواء للدولة المضيفة أو لدولة العبور، خاصة إذ كانت الدولة تمر بمرحلة عدم إستقرار سياسي وأمني كما هو الحال في ليبيا، فنتيجة لضعف السلطات المحلية ولعدم قدرتها على السيطرة الكاملة على حدودها، إزداد تدفق أعداد المهاجرين غير الشرعيين داخل الأراضي الليبية، ووسط مخاوف من تفاقم تداعيات هذا الملف المُثقل بالاتفاقيات الدولية على البلاد التي تعاني من إنقسام مؤسساتي وغياب الشرعية، شكل هذا الملف تحديات أمنية خطيرة على المجتمع الليبي تتلخص في الآتي:-

- 1- تهديد لأمن وسلامة الدولة الليبية خاصة في حالة عدم الإستقرار السياسي والأمني الذي تعيشه البلاد.¹³
- 2- تسلسل عناصر قد تكون منخرطة في تنظيمات إرهابية أو عصابات منظمة ضمن المهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا.
- 3- تجنيد المهاجرين غير الشرعيين من قبل الجماعات المسلحة ما يزيد من تفاقم الوضع الأمني في البلاد.

• المخاطر الاقتصادية

للحجرة غير الشرعية تداعيات اقتصادية متعددة على الدول بصفة عامة سواء كانت مستقرة أو غير مستقرة، فهي تزيد من حدة التنافس بين العمالة المحلية والعمالة الوافدة، ما يؤثر على فرص العمل ويزيد من أعداد البطالة، وفي الحالة الليبية تتلخص المخاطر الاقتصادية في النقاط التالية:-

- 1- تشكل الهجرة غير الشرعية عبئاً إضافياً على الدولة الليبية التي تكافح للتخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية، والتقليل من الضغوطات على البنية التحتية والخدمات العامة، نتيجة للأعداد الكبيرة من المهاجرين غير الشرعيين، ما فاقم أزماتها الاقتصادية بفعل عبء استقبال وإيواء المهاجرين، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسب الفقر في البلاد.¹⁴
- 2- تدفق المهاجرين غير الشرعيين تسبب في توافر الأيدي العاملة الرخيصة ما أثر سلباً على نسب توظيف السكان الأصليين وزاد من نسب البطالة بين المواطنين الليبيين.¹⁵
- 3- خسرت الدولة الليبية الكثير من الرسوم التي كان من المفترض تحصيلها من دخول المغتربين بطريقة قانونية والتي تذهب إلى الجماعات المسلحة بدلاً من ذلك، بالإضافة إلى إستنزاف السلع المدعومة المخصصة للمواطنين الليبيين.¹⁶

¹² - ليبيا: محاولات توطين المهاجرين غير الشرعيين تهديد لمصالحنا! (2025). وكالة الأنباء الليبية.

<https://www.jawharafm.net/ar/article>

¹³ - علي عمر. (2022). الهجرة غير النظامية أسبابها وآثارها على ليبيا. الأستاذ. جامعة طرابلس. العدد 23. ص 234.

<https://uotpa.org.ly/alostath/index.php/alostath/article/view/291/263>

¹⁴ - محمد نور الدين فكيرين. (2024-9-15). رحلة المهاجرين غير النظاميين من وإلى ليبيا. مهاجر نيوز. تاريخ الزيارة 2025-7-14

<https://www.aljazeera.net/blogs/2024/9/15>

¹⁵ - سعاد شبيك مرجع سبق ذكره ص 135

¹⁶ - علي عمر. (2022). الهجرة غير النظامية أسبابها وآثارها على ليبيا. الأستاذ. جامعة طرابلس. العدد 23. ص 234.

<https://uotpa.org.ly/alostath/index.php/alostath/article/view/291/263>

4- إستنزاف العملة الأجنبية: كشف مصرف ليبيا المركزي عن أرقام صادمة بشأن التداعيات الاقتصادية للهجرة غير الشرعية والعمالة الوافدة غير الرسمية، مشيراً إلى أنها تكلف البلاد قرابة 7 مليار دولار سنوياً في ظل تفاقم الضغوط على الاقتصاد الوطني، ما زاد من الطلب على العملات الأجنبية في السوق الموازية، وعزز الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة، ووسّع من رقعة ظاهرة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.¹⁷

• المخاطر الاجتماعية والصحية

لهجرة غير الشرعية تداعيات اجتماعية وصحية خطيرة على المجتمع الليبي خاصة بعد أن تحولت ليبيا من دولة عبور إلى دولة إستقرار لكثير من المهاجرين غير الشرعيين الذين تقطعت بهم السبل، ما أدى إلى ظهور العديد من الظواهر الاجتماعية الدخيلة على المجتمع أثرت سلباً على النسيج الاجتماعي للمجتمع الليبي، حيث تكمن هذه المخاطر في النقاط التالية:-

1- التغيير الديمغرافي: نتيجة للإنتشار الواسع للمهاجرين غير الشرعيين في ليبيا من أكثر من 44 جنسية حسب تقرير المنظمة الدولية للهجرة، وهو ما يشكل خطر على السلم الاجتماعي للسكان المحليين، جراء أقلية بشرية دخيلة على المجتمع الليبي ذات هويات متعارضة ثقافياً مع عادات وتقاليد السكان الأصليين، أدخلت قيماً وثقافات غريبة على المجتمع الليبي و إنتشرت بشكل كبير "كالمخدرات- التسول- تجارة البشر- السرقة- التزوير".¹⁸

2- بروز ظاهرة الزواج من الأجانب: أدت الهجرة غير الشرعية إلى بروز ظاهرة إجتماعية وهي الزواج من الأجانب، وذلك نتيجة لبحث المهاجر غير الشرعي عن ميرر يضمن له وجوداً قانونياً داخل الدولة الليبية، فيتزوج من نساء البلد وغالباً ما ينتج عن هذا الزواج أطفال، وبعد ذلك يتم الطلاق أو الإخفاء، ما أدى إلى مشاكل نسب الأطفال والإعالة والجنسية.¹⁹

3- إنتشار الأمراض: العمالة الوافدة قد تكون مصدراً لنشر الأوبئة والأمراض، علاوة على ذلك العمالة غير الشرعية لا تتوافر لديها الإمكانيات المادية لدفع نفقات العلاج.²⁰

المحور الثاني:- السياسات المقترحة لمواجهة توطين المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا.

أعلنت السلطات الليبية في طرابلس تعليق عمل عشر منظمات إنسانية غير حكومية تعمل في البلاد، واتهامتها بـ التخطيط لتوطين مهاجرين من دولة ثالثة في ليبيا، وتقويض الأمن القومي، شملت قائمة المنع الصادرة عن السلطات الليبية في حق المنظمات الدولية التي تقدم خدمات إغاثية، كلاً من المجلس النرويجي للاجئين، وأطباء بلا حدود، ومنظمة أرض البشر، والمنظمة الإيطالية غير الحكومية تشيسفي التي كانت أول منظمة غير حكومية إيطالية تبدأ عملها في البلاد بعد عام 2011، إضافة إلى ست منظمات أخرى، كما أكدت منظمة أطباء بلا حدود في ردها في منتصف مارس 2025، إستدعاء جهاز الأمن الداخلي الليبي وإستجواب موظفي المنظمات الدولية غير الحكومية

¹⁷ - ربيعة خطاب. (7 أبريل 2025). مصرف ليبيا المركزي: الهجرة غير الشرعية تستنزف 7 مليارات دولار سنوياً وتغذي الاقتصاد الموازي. Africa Inside. تاريخ الزيارة 20-7-2025.

<https://africainside.net/07-04-25169-7718504411.html>

¹⁸ - سعاد شبيك. (يونيو 2023). الإنعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي "دراسة تحليلية".

مجلة كلية الأداب- جامعة بنغازي. العدد 55. ص 133. تاريخ الزيارة 19-7-2025.

<https://journals.uob.edu.ly/JOFOA/article/view/4612/3304>

¹⁹ سعاد مرجع سبق ذكره ص 134

²⁰ - علي عمر. (2022). مرجع سبق ذكره، ص 233.

التي تُقدّم الرعاية للمهاجرين واللاجئين في ليبيا، بالإضافة إلى أعضاء العيادات الطبية الخاصة المُتعاونة في هذه الأنشطة.²¹ تتضمن السياسات المقترحة للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين ومواجهة مخاطر توطيّنهم في النقاط التالية:-

تعزيز الإجراءات الأمنية على الحدود

أذنت حكومة الوحدة الوطنية لوزارة الداخلية بوضع خطة أمنية وطنية شاملة لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، تتضمن إطلاق حملة واسعة تستهدف العصابات الإجرامية وشبكات تهريب البشر والإتجار بهم، مع التأكيد على ضرورة الحد من تدفق المهاجرين عبر الأراضي الليبية واحترام السيادة الوطنية، معلنة بذلك عن خطة تتضمن أربعة نقاط تهدف إلى تقليص تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى الداخل الليبي، من خلال تأمين الحدود البرية بشكل محكم، والسيطرة على المناطق الصحراوية وتفعيل النقاط الأمنية فيها، ومراقبة المدن والمراكز الحضرية التي تُعدّ نقاط عبور أو استقرار مؤقتة، بالإضافة إلى تعزيز الرقابة على السواحل الليبية لمنع المغادرة أو الوصول غير المشروع.²² في حين أكدت الحكومة في الشرق الليبي على ضرورة تأمين الحدود الجنوبية بالكامل من قبل القوات المسلحة الليبية والأجهزة الأمنية المختصة، وأضافت بأن القوات المسلحة الليبية نفذت عمليات واسعة ضد عصابات تهريب البشر والمخدرات، أسفرت عن تحرير محتجزين وتفكيك أوكار الجريمة، كخطوة لتعزيز الإجراءات الأمنية على الحدود.²³ يتطلب من السلطات الليبية المزيد من تحسين قدراتها على مراقبة حدودها، وتطوير البنية التحتية اللازمة لذلك، مثل إنشاء نقاط تفتيش ومراكز مراقبة متقدمة إضافة إلى ذلك، يمكن تحسين إدارة الحدود من خلال تطبيق تقنيات حديثة كطائرات بدون طيار.²⁴

العودة الطوعية للمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية

تعد العودة الطوعية للمهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية أحد الأدوات الرئيسية للحد من توطيّن المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا. فمن خلال إستعراض عمل المنظمة الدولية للهجرة، يتضح بأنها ساعدت بالعودة الطوعية لأكثر من مائة ألف مهاجر إلى ديارهم من ليبيا منذ إطلاق برنامج العودة الإنسانية الطوعية عام 2015، هذا الرقم يعكس عقداً من الجهود المبذولة لتوفير شريان حياة للمهاجرين العالقين في ظروف محفوفة بالمخاطر في جميع أنحاء البلاد، حتى الآن عاد عشرات الآلاف من المهاجرين بأمان وطواعية إلى 49 دولة في أفريقيا وآسيا، بما في ذلك نيجيريا ومالي والنيجر وبنغلاديش وغامبيا، ومن بين الذين تلقوا المساعدة كان هناك ما يقرب من 73 ألف رجل، وما يقرب من 17 ألف امرأة، وأكثر من 10 آلاف طفل بعضهم غير مصحوبين بذويهم.²⁵

21 - إيما والبس. (10-4-2025). بعد منع المنظمات الإنسانية.. من يغيث المهاجرين في ليبيا؟

<https://www.infomigrants.net/ar/post/63888>

22 - وكالة الأنباء الليبية. (3-7-2025). طرابلس تستضيف اجتماعاً دولياً حول مكافحة الهجرة غير النظامية.

<https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=336250>

23 - حماد: ليبيا ترفض توطيّن المهاجرين غير الشرعيين نهائياً. (15-3-2025). أخبار ليبيا 24. تاريخ الزيارة 2025/8/4.

<https://akhbarlibya24.net/2025/03/15>

24 - عبد الرزاق المودي. (سبتمبر 2024). التهديدات الأمنية للهجرة غير الشرعية بالساحل الغربي في المجتمع الليبي. مجلة القرطاس

العدد 25 المجلد 2. ص ص 318-319. <https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/article/view/1000/885>

25 - International Organization for Migration. (12-6-2025). IOM Reaches Milestone as 100,000

Migrants Return Home from Libya. retrieved on 16-7-2025

<https://www.iom.int/news/iom-reaches-milestone-100000-migrants-return-home-libya>

ونظراً لمحدودية إمكانيات الدولة الليبية، أشار وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية عماد الطرابلسي إلى صعوبة تغطية وزارة الداخلية وحدها تكاليف ترحيل المهاجرين، داعياً الإتحاد الأوروبي إلى المساهمة في هذه العملية، مسلطاً الضوء في هذا السياق على مساهمات ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وبعض المنظمات، لكنه أكد الحاجة إلى مزيد من الدعم لتمكين المهاجرين من العودة الطوعية إلى بلدانهم.²⁶

في المقابل شدد رئيس الحكومة الليبية أسامة حماد على ضرورة البدء في تنفيذ برامج العودة المنظمة للمهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم، بما يضمن احترام إنسانيتهم وحمايتهم من مخاطر خطوط ومسارات الهجرة غير النظامية، لافتاً إلى قيام القوات التابعة للقيادة العامة بحماية الحدود، حيث شنت حملات مكثفة ضد عصابات تهريب البشر والمخدرات وتحرير العديد من المحتجزين، بالإضافة إلى القضاء على الشبكات الإجرامية، وأوكر العصابات التي أسفرت عن تدمير المواقع المصنفة وتدمير الأسلحة والمخدرات المهربة.²⁷

التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل عام ينبغي على المجتمع الدولي التركيز على الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة في بلدان المصدر، والعمل على تحقيق تنمية اقتصادية في تلك البلدان للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا. ف تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، بما في ذلك تبادل المعلومات والتنسيق بين الدول المعنية لتطوير استراتيجيات مشتركة لمكافحة التهريب والهجرة غير الشرعية يحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين عبر ليبيا إلى أوروبا.

ف خلال الاجتماع الدولي المنعقد في طرابلس يوم 8 يوليو 2025، حول مكافحة الهجرة غير الشرعية بحضور رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، وبمشاركة وزير الداخلية المكلف عماد الطرابلسي، إلى جانب وزراء داخلية كلاً من: إيطاليا، ومالطا، ووزير الهجرة واللجوء اليوناني، والمفوض الأوروبي المكلف بشؤون الداخلية والهجرة ببعثة الإتحاد الأوروبي، تم التأكيد على سبل تنسيق الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة هذه الظاهرة، بما يعزز التعاون الأمني والإنساني، ويضمن احترام سيادة الوطنية وحماية حقوق الإنسان، ويسهم في دعم الاستقرار على مستوى المنطقة.²⁸

الخاتمة

نتيجة لحالة الانقسام السياسي والمؤسسي وضعف السلطات القائمة في البلاد، عجزت الحكومات الليبية المتعاقبة على تأمين حدودها، ما جعل ليبيا ملاذ للمهربين والمتاجرين بالبشر، وأصبحت وجهة الهجرة الأولى للمهاجرين القادمين من مختلف دول العالم، بغية الوصول إلى أوروبا عبر السواحل الليبية، ونتيجة للمحاولات المتكررة التي تمارسها الدول الأوروبية لتوطين المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا، نفت السلطات في شرق البلاد وغربها فكرة توطين المهاجرين لم تترتب عليه من مخاطر أمنية واقتصادية واجتماعية وصحية على المجتمع الليبي، بل اقترحت جملة من الإجراءات للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين ومواجهة مخاطر توطينهم، خاصة وإن قضية

²⁶ - ABDULKADERASSAD. (10-2-2025). Interior Minister: Libya won't be a settlement country for immigrants. The Libya Observer. retrieved on 16-7-2025

<https://libyaobserver.ly/news/interior-minister-libya-wont-be-settlement-country-immigrants>

²⁷ - حماد يؤكد رفض ليبيا لتوطين المهاجرين تحت أي مبرر أو ذريعة. (2025/3/15). بوابة الوسط. تاريخ الزيارة 2025/4/8

<https://alwasat.ly/news/libya/470215>

²⁸ - وكالة الأنباء الليبية. (2025-7-3). مرجع سبق ذكر

الهجرة غير الشرعية تعد قضية دولية تتطلب تكاتف الجهود للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين من دول المصدر إلى دول العبور وصولاً إلى الدول المستهدفة.

النتائج

- إن قضية الهجرة غير الشرعية مسؤولية مشتركة لكافة الدول، يجب ألا تقع على عاتق الدولة الليبية فحسب، فليبيا دولة عبور وليست دولة منشأ، ومعالجة قضية الهجرة غير الشرعية ينبغي أن تكون وفق الأطر القانونية الدولية.
- للهجرة غير الشرعية تداعيات خطيرة على المجتمع الليبي أمنياً واقتصادياً واجتماعياً وصحياً.
- الإنقسام السياسي والمؤسساتي أضعف قدرة الدولة الليبية على تأمين حدودها البرية والبحرية، ما زاد من تدفق أعداد المهاجرين غير الشرعيين الراغبين في الوصول إلى أوروبا.
- يتم توظيف بعض المهاجرين غير الشرعيين في مجموعات مسلحة كمرتزقة، ما يزيد من تردي الوضع الأمني في البلاد.

التوصيات

- حصر وتنظيم العمالة الوافدة وفق آليات قانونية محددة وواضحة، وتحديد أماكن إقامتهم في مناطق مخصصة للعمالة الوافدة حتى يسهل تتبعهم.
- توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية بما يمكن من مراقبة الحدود البرية والبحرية لمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين.
- رفض الضغوطات الغربية لتوطين المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا تحت ذريعة حقوق الإنسان وحرية التنقل والإقامة للمهاجرين غير الشرعيين، لم يشكله هذا الملف من تداعيات خطيرة على المجتمع الليبي.

قائمة المراجع

1. اليأس والخطورة: تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين في ليبيا. (2018). بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ص9. <https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/libya-migration-report-18dec2018-arabic.pdf>
2. تقرير جديد يسلط الضوء على ترحيل المهاجرين من ليبيا بطريقة غير آمنة ومهينة. (2021). مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. تاريخ الزيارة 2025-7-29. <https://www.ohchr.org › stories › 2021/11>
3. حماد يؤكد رفض ليبيا لتوطين المهاجرين تحت أي مبرر أو ذريعة. (2025/3/15). بوابة الوسط. تاريخ الزيارة 2025/4/8 <https://alwasat.ly/news/libya/470215>
4. سليمان، نسرين. (2025). مصير المهاجرين في ليبيا بين مطرقة السلطات وسندان تجار البشر.. مقابر جماعية مروعة ومخاوف من التوطين. القدس العربي. <https://www.alquds.co.uk>
5. حماد: ليبيا ترفض توطين المهاجرين غير الشرعيين نهائياً. (2025-3-15). أخبار ليبيا 24. تاريخ الزيارة 2025/8/4. <https://akhbarlibya24.net/2025/03/15>

6. خطاب، ربعة. (7 أبريل 2025). مصرف ليبيا المركزي: الهجرة غير الشرعية تستنزف 7 مليارات دولار سنويًا وتغذي الاقتصاد الموازي. Africa Inside. تاريخ الزيارة 20-2025-7.
- <https://africainside.net/07-04-25169-7718504411.html>
7. شبكي، سعاد. (يونيو 2023). الإنعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي "دراسة تحليلية". مجلة كلية الآداب- جامعة بنغازي. العدد 55. ص 133. تاريخ الزيارة 19-2025-7.
- <https://journals.uob.edu.ly/JOFOA/article/view/4612/3304>
8. عبد الرزاق المودي. (سبتمبر 2024). التهديدات الأمنية للهجرة غير الشرعية بالساحل الغربي في المجتمع الليبي. مجلة القرطاس العدد 25 المجلد 2. ص ص 318-319.
- <https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/article/view/1000/885>
9. عمر، علي. (2022). الهجرة غير النظامية أسبابها وآثارها على ليبيا. الأستاذ. جامعة طرابلس. العدد 23. ص 234. تاريخ الزيارة 4-8-2025.
- <https://uotpa.org.ly/alostath/index.php/alostath/article/view/291/263>
10. قانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية. (28-1-2010). الجزء VI: التنظيم والقانون الأساسي لموفري الأمن والعدالة الأساسيين. تاريخ الوصول 2025/8/4.
- <https://security-legislation.ly/ar/latest-laws>
11. فكيرين، محمد. (15-9-2024). رحلة المهاجرين غير النظاميين من وإلى ليبيا. مهاجر نيوز. تاريخ الزيارة 14-7-2025.
- <https://www.aljazeera.net/blogs/2024/9/15>
12. ليبيا: محاولات توطین المهاجرين غير الشرعيين تهديد لمصالحنا". (2025). وكالة الأنباء الليبية. تاريخ الزيارة 1-8-2025.
- <https://www.jawharafm.net/ar/article>
13. محللون لـ"سبوتنيك": توطین المهاجرين في ليبيا خطر ديمغرافي وابتزاز سياسي. (15-3-2025). تاريخ الزيارة 16-3-2025.
- <https://sarabic.ae/20250312>
14. وزير الداخلية الليبي يُقدر عدد المهاجرين غير الشرعيين في بلاده بأكثر من 3 ملايين. (2025). تاريخ الزيارة 16-3-2025.
- <https://arabic.news.cn/20250315/6101e06151cf4665b84d15b5192bd607/c.html>
15. واليس، إيما. (10-4-2025). بعد منع المنظمات الإنسانية.. من يغيث المهاجرين في ليبيا؟ تاريخ الزيارة 5-7-2025.
- <https://www.infomigrants.net/ar/post/63888>
16. وكالة الأنباء الليبية. (3-7-2025). طرابلس تستضيف اجتماعا دوليا حول مكافحة الهجرة غير النظامية. تاريخ الزيارة 1-7-2025.
- <https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=336250>
17. Assad, Abdulkader. (10-2-2025). Interior Minister: Libya won't be a settlement country for immigrants. The Libya Observer. retrieved on 16-7-2025
- <https://libyaobserver.ly/news/interior-minister-libya-wont-be-settlement-country->

immigrants

18. International Organization for Migration. (12-6-2025). IOM Reaches Milestone as 100,000 Migrants Return Home from Libya. retrieved on 16-7-2025
<https://www.iom.int/news/iom-reaches-milestone-100000-migrants-return-home-libya>
19. Mixed Migration Centre (2019). What makes refugees and migrants vulnerable to detention in Libya? https://mixedmigration.org/wp-content/uploads/2019/12/082_determinants_detention-.pdf
20. Omer Karasapan. (2017). The tragedy of migrants in Libya. UNHCR report on human rights in Libya notes <https://www.brookings.edu/articles/the-tragedy-of-migrants-in-libya/>
21. Unsafe and Undignified The forced expulsion of migrants from Libya.(2021). issued by the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) p. 7.
22. Unsafe and Undignified The forced expulsion of migrants from Libya.(2021). issued by the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) pp. 5-6.
23. Saïd Benarbia. (2025). Libya: Immediately halt collective expulsions, arrests, violence and hate speech against migrants, refugees and asylum seekers. The International Commission of Jurists
<https://www.icj.org/libya-immediately-halt-collective-expulsions-arrests-violence-and-hate-speech-against-migrants-refugees-and-asylum-seekers/>